

مجلس الإدارة ناقش الخطط البديلة في ضوء «الإضراب»

مؤسسة البترول: نستهدف حلولاً توافقية لحل النزاع القائم دون الاضرار بالاقتصاد المحلي

■ تجميد المبادرات مؤقتاً بشرط تشكيل لجنة مشتركة للوصول إلى حل توافقي خلال فترة زمنية محددة
■ مجلس الإدارة أيد جميع الإجراءات التي قامت بها المؤسسة وشركاتها التابعة

عقد مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية ظهر يوم الخميس الموافق 14 إبريل 2016 اجتماعاً برئاسة نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار محمد العدساني.

وقد صرح الناطق الرسمي باسم القطاع النفطي الشيخ طلال خالد الأحمد بأن مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية قد ناقش الخطط البديلة والإجراءات الاحترازية لجميع الشركات التابعة على ضوء إعلان اتحاد عمال البترول والتقاطات النفطية بالإضراب الشامل.

حيث استمع المجلس إلى شرح شامل من الرئيس التنفيذي

لشركة نفط الكويت والرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية إلى خطة الطوارئ القصوى وألية التعامل مع الإضراب بما يحقق ضمان استمرار الإمدادات المحلية، وقد اطمأن المجلس إلى سلامة هذه الإجراءات وعدم تأثر الإمدادات المحلية بالإضراب.

كما أوضح الشيخ طلال خالد الأحمد بأن مجلس الإدارة أحبط علماً بأن الرئيس التنفيذي للمؤسسة والسادة الرؤساء التنفيذيين للشركات النفطية التابعة للمؤسسة قد قاموا بتلبية دعوة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ممثلة في الهيئة العامة للغوى العاملة لحضور اجتماع التسوية الودية.

حيث قامت الهيئة العامة للغوى العاملة اتخذت الإجراءات الرسمية المتعددة بما فيها تسجيل محضر الاجتماع وإنشاء سجلات تخلف اتحاد البترول وصناعة البتروكيماويات والتقاطات العمالية التابعة له عن الحضور.

كما أحبط المجلس علماً بأن المؤسسة وشركاتها تسعى جاهدة للتوصل إلى إيجاد حلول توافقية وألية مشتركة لحل النزاع القائم دون الإضرار بالاقتصاد المحلي، وعليه تم الاستجابة لطلب الهيئة العامة للغوى العاملة باتخاذ الخطوات التالية:

■ تجميد المبادرات مؤقتاً بشرط تشكيل لجنة مشتركة للتوصل إلى حل توافقي خلال فترة زمنية محددة ومشاركة

الهيئة العامة للغوى العاملة بصفة مرافق، - السعي مع معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة باستثناء القطاع النفطي من البديل الاستراتيجي، كما ختم الشيخ طلال خالد الأحمد تصريحه مضيفاً بأن مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية أيد جميع الإجراءات التي قامت بها المؤسسة وشركاتها التابعة.

المؤشرات تشهد تبايناً في الجلسة الختامية

البورصة تريح مليار دولار خلال الأسبوع الأخير

أنهت المؤشرات الكويتية آخر جلسات الأسبوع، الخميس، على تباين في الأداء، حيث تراجع السعري 0.11 في المئة عند مستوى 5300.51 نقطة خاسراً 5.68 نقطة.

على الجانب الآخر، ارتفع المؤشر الوزني عند الإقبال بمعدل 0.17 في المئة صعوداً إلى مستوى 365.07 نقطة رابحاً 0.62 نقطة. كما ارتفع مؤشر كويت 15 في نهاية أسبوع بمعدل 0.15 في المئة بإقفاله عند مستوى 863.14 نقطة رابحاً 1.26 نقطة.

وارتفعت المؤشرات بشكل جماعي في مستهل جلسة أمس، بنسب بلغت 0.15 في المئة للسعري، 0.43 في المئة للوزني، و 0.64 في المئة لمؤشر كويت 15. وتباينت التداولات أمس متماشية مع حركة المؤشرات، حيث ارتفعت القيم 4.6 في المئة إلى 17.39 مليون دينار، مقابل 17.58 مليون دينار بالأسبوع الأول، فيما تراجعت الكميات إلى 233.08 مليون سهم مقابل 249.15 مليون سهم في جلسة الأربعاء، بانخفاض نسبته 6.5 في المئة.

وتصدر الخدمات المالية ارتفاعات قطاعات السوق عند الإغلاق بمعدل 0.74 في المئة، بينما جاء قطاع النفط والغاز على رأس التراجعات منخفضاً 3.2 في المئة.

واختل سهم «مراكز» صادرة القائمة الخضراء لأسهم بارتفاع نسبته 10.64 في المئة، فيما جاء سهم «ميتا» على رأس القائمة الخضراء بانخفاض 8.33 في المئة.

وشهدت المؤشرات ارتفاعاً جماعياً في جلستي الأحد والأربعاء، وتراجعا جماعياً



أسواق إيجابي لبورصة

دينار من خلال تداول 4.7 مليون سهم، مستقراً عند سعر 490 فلساً. جاءت محصلة أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية إيجابية خلال الأسبوع، حيث ارتفع السعري 1.34 في المئة رابحاً 70.07 نقطة عند مستوى 5300.51، مقارنة بإقفاله عند 5230.44 في الأسبوع السابق.

وصعد مؤشر السوق الوزني خلال الأسبوع بمعدل 1.12 في المئة عند مستوى 365.07 نقطة، مقابل 361.04 نقطة نهاية الأسبوع الماضي، رابحاً 4.03 نقطة. كما زاد مؤشر كويت 15 بنسبة 1.2 في المئة رابحاً 10.27 نقطة، بعد أن اختتمت التعاملات عند النقطة 863.14، مقابل 852.87 نقطة في الأسبوع السابق.

وشهدت المؤشرات ارتفاعاً جماعياً في جلستي الأحد والأربعاء، وتراجعا جماعياً

في جلسة الثلاثاء، بينما كان التباين في جلستي الاثنين والخميس. وبلغت الكميات في السوق الكويتية بنهاية الأسبوع 1246.61 مليون سهم، مقارنة بـ 930.22 مليون سهم كانت في الأسبوع الماضي، بارتفاع نسبته 34 في المئة.

كما ارتفعت السيولة الأسبوع بمعدل 30.9 في المئة لتصل إلى 82.43 مليون دينار، مقابل 79.9 مليون دينار في الأسبوع السابق. وجاءت التداولات السابقة من خلال تنفيذ نحو 24.46 ألف صفقة، مقابل 17.77 ألف صفقة في ختام الأسبوع الماضي، بارتفاع نسبته 7.5 في المئة. ورجحت البورصة الكويتية هذا الأسبوع 310 ملايين دينار (1.02 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة في نهاية - وفقاً لتقرير إحدى شركات الأبحاث - حوالي 25.27 مليار دينار، مقابل 24.96

مليار دينار في نهاية الأسبوع الماضي، لتسجل بذلك نمواً بمعدل 1.24 في المئة. تحلل: الوضع ما زال إيجابياً للسوق الكويتي.. وإضراب القطاع النفطي سيضر بالبلاد

قال المحلل الفني لسوق المال، نواف الشايخ، «إن الوضع ما زال إيجابياً للسوق الكويتي، ولا زال المؤشر العام بالاتجاه الصاعد منذ شهر يناير الماضي. وفيما يخص المؤشر الوزني، قال الشايخ: إنه بات قريباً من نقطة المقاومة 367. ويتجاوزها يكون الهدف 378 نقطة وهي مقاومة أيضاً. وأما مؤشر كويت 15، فواضح صقعة في ختام الأسبوع الماضي، فيسببها المقاومة 868 نقطة. وعلق الشايخ على مسألة تأخر الشركات في الإعلان عن بيانات الربع الأول، قائلاً: «المشكلة لا زالت قائمة، ولكن القانون أعطى الشركات الحق بتسليم بياناتها

«المركزي» يوافق على شطب «بيان» من سجل شركات الاستثمار

وتقوم «بيان» بكافة أعمال الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية لحسابها ولحساب العملاء والاستثمار في العقارات، برأسمال يقرب من 40 مليون دينار. وأنهى سهم الشركة جلسة أمس مرتفعاً 1.4 في المئة تقريباً عند سعر 36.5 فلس، وذلك من خلال تداول 5.11 مليون سهم بقيمة 186.83 ألف دينار.

قالت شركة بيان للاستثمار (BAYANINV)، المدججة ببورصة الكويت، إن البنك المركزي الكويتي وافق على شطب الشركة من سجل شركات الاستثمار لديه. وأوضحته الشركة في بيان للبورصة، أمس الخميس، أنها تلقت كتاباً من «المركزي»، أمس، يفيد بالشطب؛ وذلك لإقتصاص أغراض الشركة على أنشطة الأوراق المالية.

عمومية «الأولى للتأمين التكافلي» تقرر عدم توزيع أرباح عن 2015



جانب من اجتماع الجمعية العمومية

زيادة قوة الشركة وماتة وضعها المالي مما يجعلها في أفضل أوضاعها منذ التأسيس مبيته أن الشركة تمكنت من سداد كامل التزاماتها تجاه البترو.

اجتمعت العام الماضي وتمت الموافقة على إعطاء الخسائر المترتبة وتخفيض رأس المال إلى 10.6 مليون دينار. وأوضحته أن خطة إعادة هيكلة رأس المال ستساهم في

قررت الجمعية العمومية للشركة الأولى للتأمين التكافلي أمس الخميس عدم توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. وقالت رئيسة مجلس إدارة الشركة ليلى الإبراهيم في كلمتها أمام الجمعية العمومية أن حقوق المساهمين ارتفعت خلال عام 2015 إلى 9.7 مليون دينار مقابل مليون دينار في العام الماضي ويزيادة نسبته 865 في المئة. وأفادت أن مجموع الموجودات للمساهمين بلغ 12.8 مليون دينار خلال العام المذكور مقارنة بـ 3.5 مليون في عام 2014 ويزيادة بلغت 262 في المئة معزياً تلك الزيادة في حقوق المساهمين وإجمالي الموجودات بصورة أساسية إلى زيادة رأس المال. وذكرت أن الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة